العلاقات الإيرانية–التركية في ضوء الأزمة السورية

أ. نجاة ابركان

استاذة مساعدة بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

ملخص:

عرفت العلاقات الإيرانية–التركية في السنوات الأخيرة نوعا من الاستقرار بحكم المصالح المتبادلة من دون أن يكون هناك تأثير لتباين الطموحات على هذا الاستقرار. فهما دولتان جارتان ولديهما حدود مباشرة لدول عربية، وقوتان معتبرتان على الساحة الشرق أوسطية، وبحاجة لعلاقات طبيعية لتحقيق مصالحهما المشتركة حتى لو كانت العلاقة تنافسية. ويتابع البلدان تطور الأوضاع في المنطقة العربية؛ بحكم أن لكلا البلدين علاقات تاريخية وثقافية ودينية مع هذه الدول. وعلى الرغم من اختلاف وجهة نظرهما بشأن القضية السورية، إلا أن كل طرف يحرص على ألا تصل العلاقة بينهما إلى حالة تصارعية.

Résumé :

La Turquie et l’Iran sont les deux seuls Etats du Moyen-Orient à entretenir des relations diplomatiques et politiques depuis des siècles malgré les conflits qui les ont opposés. Mais depuis, les relations turco-iraniennes ont évolué dans un climat de coopération. La politique de « zéro problème » avec les pays voisins de A. Davutoglu , leur a ouvert de nouvelles perspectives dans les domaines énergétique et économique. Sur la question nucléaire, Ankara a contribué à la recherche d’une solution pacifique, mais avec l’évolution de la situation syrienne, les divergences se sont approfondies entre les deux pays. Malgré cela, les deux Etats font que ces divergences ne portent pas atteinte à l’avenir des relations bilatérales.

مقدمة:

ترتبط كل من جمهورية إيران وتركيا بروابط تاريخية عميقة، وذلك منذ عهد الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية. وكان الطرفان الوحيدان اللذان يتمتعان بعلاقات سياسية ودبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط على الرغم من النزاعات التي كانت بينهما. بعد انهيار الإمبراطوريتان عرفت علاقاتهما الثنائية نوعا من الاستقرار بحكم المصالح الإستراتيجية والاقتصادية المتبادلة من دون أن يكون هناك تأثيرللإختلافات الإيديولوجية وتباين الطموحات والأدوار على هذه العلاقات. فتركيا وإيران قوتان معتبرتان في منطقة الشرق الأوسط وجارتان مباشرتان لدول عربية، وبحاجة لعلاقات طبيعية لتحقيق مصالحهما المشتركة حتى لو كانت العلاقة بين الطرفين تمتاز بالتنافس.

وقد دأب الطرفان على متابعة الأحداث التي مست بعض دول المنطقة العربية، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر وتباين المواقف إزاء هذه الأحداث خاصة ما يتعلق بالقضية السورية؛ إلا أن كل طرف يحرص على ألا تصل العلاقة بين البلدين إلى حالة تصارعية – تباعدية. وبالنظر إلى اهتمامات كل دولة بما يجري في المنطقة العربية؛ يتضح أن إيران كانت تتابع ما يحدث في كل من تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا؛ إلا أن اهتماماتها بهذه البلدان كانت أقل من اهتمامات تركيا (باستثناء سوريا). فلتركيا علاقات سياسية واقتصادية هامة مع كل دولة من هذه الدول الثلاث.

بالنسبة لتركيا لا تعتبرها بمثابة أحداث مست منطقة مجاورة، بل في كيفية التعامل مع هذه الأحداث والتأقلم تدريجيا مع هذه الأوضاع الجديدة بما يخدم مصالحها القومية. فتركيا كانت مع فكرة التغيير من الداخل لا بالضغط الخارجي؛ وهذا المشروع مصيري بالنسبة لتركيا. وانطلاقا من هذه الفكرة يمكن طرح التساؤل التالي: هل السلطة السياسية في أنقرة هي بمثابة "رأس الجسر" للمشروع ألتغييري الأمريكي في الشرق الأوسط مثل ما تتهمها إيران؟ وهل تركيا في ظل هذه الأحداث تسعى إلى الاستفادة مما يجري في المنطقة العربية لتكون ليس مجرد لاعب إقليمي بل لاعب دولي مستقبلا؟

علما أن في اجتماع وزراء خارجية دول الجوار المنعقد في 2004/02/14 بالكويت صرح **عبد الله غول** محذرا" إذا لم تقم دول المنطقة بتغييرات بنفسها فإنها ستتعرض لعملية تغيير إملائية من الخارج"، فتركيا مع التغيير من الداخل لا بالضغط الخارجي. وهذا المشروع مصيري بالنسبة لتركيا. فالمنطقة العربية هي بمثابة الجغرافيا الإسلامية، ولتركيا نصيب فيها بحكم التاريخ والجغرافيا والثقافة المشتركة.

وكان **غول** و**أردوغان** قد سبقا إلى الدعوة لتغيير المجتمعات الإسلامية في مؤتمرات ماليزيا وطهران والكويت؛ بإرساء مجتمعات مفتوحة، وتطوير العلاقات التجارية، وإيجاد حلول للأزمات بالطرق السلمية. ولتركيا روابط تاريخية وقواسم مشتركة مع غالبية دول المنطقة؛ لهذا الغرض ترى تركيا أنه من الصواب أن تكون طرفا في هذا التغيير. ومن خلال هذه الورقة البحثية تتم محاولة تحليل العلاقات التركية – الإيرانية لفهم مواقف الطرفين إزاء تطور الأوضاع في سوريا.

أولا: الجذور التاريخية للعلاقات الإيرانية – التركية:

1. العلاقات الثنائية ابتداء من القرن الثامن عشر:

عند دراسة منطقة الشرق الأوسط يتضح أن إيران وتركيا هما البلدان الوحيدان اللذان يتمتعان بعلاقات سياسية ودبلوماسية منذ قرون، على الرغم من النزاعات المسلحة التي عرفتها هذه العلاقات في ظل الإمبراطوريتين : العثمانية والفارسية.

وكانت لهذه النزاعات أبعاد دينية (تنافس سني – شيعي) وأخرى إقليمية من أجل بسط النفوذ على المناطق الحدودية (شرق الأناضول، وآذربيجان، ومنطقة القوقاز). وبعد التوقيع على عدة اتفاقيات تقر بالتقاسم العادل لبعض المناطق والتي تم التشاور عليها ابتداء من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، بدأت العلاقات تعرف انفراجا بين الطرفين، وآخر التدخلات العسكرية التركية في إيران كانت أثناء الحرب العالمية الأولى، ومنذ تلك الفترة لم تشهد العلاقات الإيرانية – التركية مواجهة مسلحة حتى لو كانت المناطق الحدودية تشهد بين الحين والآخر توترات بسبب تواجد قوات تركية تلاحق بعض العناصر الكردية. وبعد إقامة الجمهورية التركية في العام 1923 ومجيء النظام البهلوي إلى الحكم في إيران في العام 1926 زاد توثيق العلاقات بين البلدين، في هذه الفترة عملا الطرفان على تحديث البلدين في كافة المجالات.

بعد الحرب العالمية الثانية، تنضم تركيا لحلف الشمال الأطلسي في العام 1952، معلنة بذلك ولائها للكتلة الغربية والتخلّي عن سياسة الحياد؛ هذه السياسة التي اعتمدت ابتداء من 1947 بسبب التهديدات السوفيتية، ومن جهة أخرى بدأ يتقرب تدريجيا الجار الإيراني من الولايات المتحدة الأمريكية وكان ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية. واستمرت العلاقات الثنائية بين البلدين في جو من التعاون والمصالحة بين الفترة الممتدة بين 1926– 1979.

2. العلاقات الثنائية بعد الثورة الإسلامية:

على الرغم من أن الثورة الإسلامية في مرحلتها الأولى مثلت تهديدا إيديولوجيا لتركيا، إلا أن الحكومة التركية كانت من الأوائل التي اعترفت بالنظام الإسلامي الجديد ورفضت آنذاك تطبيق العقوبات على إيران على إثر أزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران. كما لعبت تركيا دورا أثناء الحرب العراقية — الإيرانية، وتعاملت مع كلا الطرفين بوصفها الممر التجاري لهما إلى العالم الخارجي[1]. كما استفادت تركيا كذلك من هذه الحرب لإقامة روابط اقتصادية واسعة مع إيران، والاستفادة لمضاعفة تجارتها مع الطرفين المتحاربين بسبب تدهور اقتصادهما[2].

أما عن علاقتهما في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى؛ فيمكن القول أن علاقات البلدين متباينة بحكم أن للطرفين مطالب عرقية، كما أن للطرفين علاقات تاريخية وثقافية مع بعض دول هذه المنطقة كآذربيجان، وأزبيكستان، وتركمنستان. وأعطى تفكك الاتحاد السوفيتي فرصة تاريخية لتركيا لاستعادة الهيمنة في هذه المناطق بحكم الانتماء العرقي والثقافي[3]. ولإيران كذلك نفس المطالب في المنطقة بسبب الروابط التاريخية والثقافية؛ مما يجعل الطرفان يتنافسان في هذه المنطقة. إيران متاخمة لدولة أذربيجان وتربطها كذلك روابط تاريخية وثقافية (الدين واللغة). ويمثل الأذريين في إيران الأقلية الثانية من حيث العدد.

ثانيا: العلاقات الاقتصادية بين البلدين:

امتازت العلاقات الاقتصادية بين تركيا و إيران بالتنافس خاصة في مجال الطاقة بحيث يسعى كل طرف لإبرام اتفاقيات مع الدول المطلة على بحر قزوين — علما أن لإيران حصة من ثروات هذا البحر باعتبارها كذلك من الدول المطلة عليه — من أجل تمرير بترول بحر قزوين عبر أراضيها للقارة الأوروبية. وتمثل إيران أفضل طريق لتأمين مرور هذه السلعة الإستراتيجية واللازمة لاقتصاديات الغرب، لكن استبعدت إيران عن المشروع لصالح تركيا، ليتم تمريره عبر ميناء جيهان التركي بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من هذا التنافس في محيطهما الإقليمي والتوترات التي تبرز من حين إلى آخر لم تسمح الحكومات بأن تصل هذه التوترات إلى أزمة حقيقية قد تمس علاقاتهما حتى في أواخر التسعينيات لما تم سحب السفراء بسبب أزمة " سينيكان" عملا الطرفان على أن تستمر العلاقات الثنائية وفي كل القطاعات لأن بين الطرفين مصالح مشتركة؛ وبالتالي فعلاقاتهما تصطبغ بالصبغة التوافقية.

وبالعودة إلى سياسات الحكومة التركية الحالية؛ فهي تعكس استمرار سياسات الحكومات المتعاقبة من حيث الاعتراف بإيران كقوة إقليمية يجب التعامل معها وليس مواجهتها مع النظر

كذلك إلى المصالح الجيوسياسية التي تبعث على تطوير العلاقات خاصة وأن القضية الكردية تمثل مشكلة يجب التعاطي معها من قبل البلدين[3]. واستمر التعاون الإيراني – التركي في العديد من القطاعات الحيوية، منها: قطاع النفط إذ تمثل إيران الغنية بمواردها الطبيعية شريك اقتصادي أساسي لتركيا، بالإضافة إلى الاستثمارات التي توظفها تركيا في هذا القطاع على الرغم من العقوبات المفروضة على إيران من قبل المجتمع الدولي.

وتمثل مشاكل إيران الاقتصادية عامة وقطاع الطاقة خاصة فرصا اقتصادية لتركيا. فتركيا تستورد نحو تسعون في المئة من الموارد الطاقوية و تمثل إيران الغنية بالنفط ثاني بلد مورد الغاز الطبيعي لتركيا بعد روسيا. وتحاول تركيا أن تصبح محورا نفطيا في المنطقة، ويتضح ذلك من خلال الاتفاقية التي أبرمت في 2010 من قبل تركيا وسويسرا لنقل الغاز الطبيعي الإيراني باتجاه سويسرا عبر الأراضي التركية[4].

إن التعاون الإيراني – التركي لا ينحصر في قطاع الطاقة فحسب، بل مس كذلك قطاعات أخرى من بينها قطاع النقل. فتطوير العلاقات الاقتصادية مع إيران قد يعيد انخراط إيران في الاقتصاد العالمي، وربما يكون لهذا الفعل تأثيرا يؤدي بإيران نحو الاعتدال، وهو خيار سياسي أفضل من المواجهة المباشرة.

ثالثا: الموقف التركي من الملف النووي الإيراني:

أما القضية المحورية الثانية التي تربط بين إيران وتركيا، هو الموقف التركي من الملف النووي الإيراني. فتركيا ترى أن حل القضية يقوم على أساس الاحترام المتبادل، ولإيران حق اكتساب التكنولوجية النووية للأغراض السلمية؛ لتكون بذلك تركيا قد اعتمدت الإدارة السليمة بدلا من فرض العقوبات.فكل دولة عن استقلاليتها والحفاظ على سيادتها، كما تحاول كذلك أن تتموقع إقليميا، وأن يكون لها دور في المعادلات السياسية الدولية. ولتحقيق هذا الغرض لا بد من الاعتماد على الذات لإحداث تنمية واكتساب التكنولوجيات الحديثة. وكانت تركيا مستعدة لاستضافة المفاوضات بين إيران والدول الغربية. وعلى الرغم من أن المفاوضات تجري في جنيف وليس في أنقرة إلاّ أنه لا بد من الإشارة إلى الدور الإيجابي الذي لعبته تركيا في العملية التي أدت إلى قيام مثل هذه المفاوضات. وكان الموقف التركي من ناحية أخرى مماثلا لمواقف الدول الأخرى، وهو أن تتخلى إيران عن تخصيب اليورانيوم محليا بخاصة وأن المشكل الأساسي مع الغرب يتعلق بقضية التخصيب؛ وهو الأمر الذي رفضته إيران، لكن ابتداء من العام 2010 أصبح الموقف الإيراني أكثر مرونة من أجل التوصل إلى حل بشأن عملية التخصيب يرضي جميع الأطراف المعنية، بحيث اقترحت إيران بأن يتم

تخصيب اليورانيوم في دول تكون : تركيا أو البرازيل أو اليابان بدلا من الدول المقترحة الأخرى كروسيا أو فرنسا؛ مما يعني في نهاية المطاف أن إيران قد تتخلى ظرفيا عن تخصيب اليورانيوم محليا.

رابعا: الأزمة السورية وتداعياتها على العلاقات الإيرانية – التركية:

عرفت العلاقات الإيرانية – التركية تطورا غير مسبوق وذلك منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا. فسياسة حسن الجوار التي اعتمدتها تركيا، وإرادة إيران لكسر العزلة المفروضة عليها من قبل الغرب، سمحت للطرفين بتطوير علاقاتهما في كافة المجالات. لكن الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية خاصة القضية السورية أثرت على علاقات البلدين. فكل طرف اعتمد مواقف سياسية متناقضة مع الطرف الآخر[5].

فبالنسبة لإيران، تركيا تخلت عن مفهوم الاستقلال الوطني لتتقرب من الدول الغربية لتصبح بذلك أنقرة ورقة رابحة بيد واشنطن على إثر قبولها نشر أجهزة رادار مضادة للصواريخ تابعة للحلف الأطلسي، وكذلك مسايرة المواقف الأمريكية – الأوروبية فيما يخص الشأن السوري.

أما الطرف التركي فاعتبر الانتقادات الموجهة من قبل إيران غير سليمة. كما تعارض كذلك الموقف والدعم غير المنقطع للنظام السوري، فمل هذا الدعم يصعب من حل الأزمة على المدى القريب.

1. علاقة إيران بسوريا:

مما لا شك فيه أن علاقة إيران بسوريا هي علاقة الحليف المفضل. فالثورة السورية اعتبرت من قبل النظام الإيراني بمثابة "مؤامرة أجنبية". وكان الموقف الإيراني يمتاز بالمرونة مع بداية الأزمة في 2011م إذ طالب بمراعاة مطالب الشعب مع رفض التدخل الأجنبي الغربي في الشؤون الداخلية لسوريا، لكن مع عدم تمكن المعارضة السورية من الإطاحة بنظام الأسد بسبب الحماية الروسية – الصينية تغير الخطاب الإيراني الذي كان يطالب بمراعاة مطالب الشعب السوري، وأصبح يدعم النظام الحاكم باعتباره النظام الوحيد الذي يواجه إسرائيل. وما يعاب على النظام الإيراني هو تجاهله للجرائم التي ترتكب ضد المدنيين[6]. كما قدمت إيران كذلك مساعدات عدة لسوريا، منها ماهو اقتصادي وما هو مالي وما هو غذائي وصحي لتجاوز الأزمات التي تمس بالأمن الغذائي. مثل هذه المساعدات الإنسانية قد تخفف من غضب الشارع السوري. وكانت هذه المبادرة الإيرانية قد بدأت في العام 2012.

أما على المستوى السياسي، فاعتبرت إيران بمثابة الفاعل الإقليمي الذي يحاول إيجاد حلول للأزمة السورية بالتعاون مع المبعوث ألأممي والأمين العام لمجلس الأمن؛ هذا الأخير طالب بإشراك إيران في المحادثات بشأن سوريا.

2. علاقة تركيا بسوريا:

اعتمدت تركيا في السنوات الأخيرة سياسة "تصفير المشاكل" مع دول الجوار؛ والتي أقرها وزير الخارجية **أحمد داوود أغلو**. هذه السياسة التي كانت موجهة بالدرجة الأولى للجوار العربي. ومن بين الثورات التي هزت الحكومة التركية هي الثورة السورية؛ على الرغم من أن لتركيا مصالح سياسية واقتصادية مع البلدان العربية الأخرى التي مستها الثورات. فالعلاقات التركية – السورية عانت ومنذ عقود من حالة التنافر والتباعد بسبب القضية الكردية وقضية المياه[8]، إلا أن في السنوات الأخيرة تحسنت العلاقات الثنائية في ظل "سياسة الجوار" التي اعتمدت من قبل تركيا.

تعتبر سوريا حلقة الوصل في هذه الإستراتيجية التركية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط؛ علما أن تركيا تتقاسم مع سوريا حدودا تقدر بثمان مئة كلم ؛ الأمر الذي يزيد من مخاوف تركيا إذا ما حدثت نزاعات عرقية. مثل هذه النزاعات قد تهدد أمن واستقرار البلدان.

عندما بدأت الأزمة في سوريا، اقترح **رجب طيب أردوغان** إقامة إصلاحات ديمقراطية لتذليل الأزمة، على غرار النموذج التركي الذي يقوم على أساس (الحقوق، والعدالة، ودولة القانون، والحرية، والديمقراطية). وكان الساسة الأتراك ينظرون إلى إحداث تغييرات في كل من منطقة الشرق الأوسط، والبلقان، والقوقاز، وأن يكون لتركيا حضور في كل الشؤون الإقليمية والدولية باعتبارها نموذجا للديمقراطية لكل دول المنطقة، وكقوة إقليمية تشرف على هذا التغيير. فهي إذا تبحث عن دور يتلاءم مع طموحاتها ومع السياسة الأمريكية. كما عمدت كذلك الإدارة الأمريكية بدورها على تكثيف التنسيق مع تركيا بشأن القضية السورية. وعلى الرغم من هذه السياسات والإجراءات المتبعة من قبل تركيا إلا أن هذه الأخيرة احتفظت في المرحلة الأولى من الأزمة بقنوات الاتصال مع النظام السوري. كما رفضت كذلك تطبيق عقوبات اقتصادية ضد سوريا وهي الشريك التجاري الأول لها، كما أن تركيا لم تنضم للعقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب، على الرغم من أن التبادلات التجارية عرفت تراجعا ابتداء من صائفة 2011 بسبب غياب الأمن وعدم الاستقرار.

وتحليلا لسياسة تركيا الخارجية، يلاحظ أن تركيا في تعاطيها مع الأزمة السورية ارتكزت للنظرية العقلانية التي تأخذ بمفهومي: (مكسب/ تكلفة) ؛ إذ كان على تركيا أن تأخذ بعين الاعتبار علاقتها مع إيران. فلم تكن أنقرة ترغب في أن تبرز في نظر إيران كمنفذ للسياسات الأمريكية في المنطقة حتى

لو كانت تتواصل وتتشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن سوريا. وللحفاظ على علاقتها مع إيران عمدت تركيا إلى الحوار والتشاور لإيجاد مخرجا للأزمة السورية، بينما تركيا لم تكن ترغب في تقارب سوريا من إيران بسبب الضغوطات الدولية؛ وهو الأمر الذي قد يزيد من النفوذ الإيراني السياسي، والاجتماعي، والديني على حساب تركيا.

ومع زيادة حدة التوتر في سوريا، تم قطع كل أشكال الحوار مع النظام السوري، وطولب من عناصر المعارضة أن توحد صفوفها، وسمح لعنصر الجيش الحر أن يتدرب داخل الأراضي التركية، ومنح حق اللجوء للمعارضة والمدنيين، كما اتخذت إجراءات صارمة تمنع وصول أسلحة للنظام السوري برا وبحرا وجوا؛ مما اعتبره بعض الملاحظين الأتراك بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية لدولة جارة. كما اعتبروا أن الأزمة السورية هي شأن داخلي، وأن البلدان تربطهم علاقات تتمثل في تقاسم الحدود، والعرقيات، والدين.

ففي ظل هذه الأوضاع المتأزمة تبقى أنقرة حذرة، بحيث لا تغامر في اتخاذ إجراءات فردية لحل الأزمة السورية. فهي تحاول أن تعمل وفق الشرعية الدولية أي أن تعمل في إطار القرارات الدولية الصادرة بشأن القضية السورية. ومن خلال هذا الموقف يمكن القول أن تركيا تبحث عن تقاسم مسؤولية إدارة الأزمة مع أطراف متعددة، تكون بمثابة فواعل إقليمية ودولية.

أمّا عن العقوبات التي اعتمدتها تركيا ضد النظام السوري، فتتمثل في الضغط الدبلوماسي بحيث تم سحب البعثة الدبلوماسية التركية من دمشق، كما تم تجميد أرصدة بعض قادة النظام السوري في أنقرة. أمّا في المجال الاقتصادي فتم توقيف نشاطات التنقيب عن البترول في سوريا من قبل الشركات التركية هذا من ناحية. من ناحية أخرى عملت الإدارة التركية على ألا يتم توقيف العمل الإنساني باعتباره يمس مباشرة الشعب السوري؛ على الرغم من أن في بداية الأمر هددت بتوقيف تزويد سوريا بالماء والكهرباء[6]؛ الأمر الذي أدى بإيران إلى توجيه انتقادات للسلطات التركية.

من هنا يمكن القول أن الدبلوماسية التركية أخفقت في إدارة الأزمة السورية، فهي لم تكن تتوفر لديها خيارات ناجعة لإخضاع النظام السوري بالإضافة إلى أن أنقرة كانت ترفض التدخل العسكري. وعلى الرغم من عزل سوريا عن الدول العربية إلا أن الدبلوماسية التركية لم تنه نظام الأسد، لتنتقل علاقات البلدين من "تصفير المشاكل" كما أرادها أحمد داوود أغلو إلى "تصفير العلاقات"؛ لتنتقل العلاقات الثنائية من علاقة توافقية – تقاربية إلى علاقة تنافرية – تباعدية.

كما أن بسبب الأزمة السورية قد تشهد تركيا تذبذبات في علاقاتها:

أ– على المستوى الداخلي قد تتأثر بسبب هذه الأزمة خاصة لمل يتعلق الأمر بقضية الأكراد. كما أن هناك خطورة على تركيا إذا سقط النظام السوري وتفككت سوريا، خاصة إذا تم تقسيم سوريا إلى ثلاث دول: دولة علوية على طول المتوسط، ودولة كردية بين تركيا وكردستان العراق، ودولة ثالثة سنية في المنطقة المتبقية. وتتخوف أنقرة من الحرب الأهلية في سوريا لأن مثل هذا السيناريو يهدد أمن واستقرار تركيا.

ب– أما على المستوي الإقليمي والدولي وبسبب الأزمة السورية تراجعت علاقات تركيا مع كل من إيران والعراق والصين وروسيا.

وهكذا يمكن القول أن المسألة السورية أعادت التنافس الإيراني – التركي إلى الواجهة على الرغم من العلاقات المتطورة التي تجمع الطرفان في العديد من لمجالات. فسوريا تتقاسم حدود طويلة مع تركيا، كما تتواجد أقليات كردية وعربية وعلوية على جانبي حدود الدولتين. من جهة أخرى تعرف كل من تركيا وسوريا مشاكل قديمة مثل مشكلة المياه ومشكلة الحدود.

أما بالنسبة لإيران والتي ليس لها امتداد حدودي مع سوريا إلا أنها تمثل الحليف الإقليمي الوحيد لها منذ ثمانينات القرن الماضي. ويعد محور طهران/ دمشق ذات أهمية بالغة للنظام الإسلامي باعتباره أسهم في تحقيق أهداف النظام الإسلامي:فمن خلال سوريا تم تصدير الثورة الإسلامية للبنان.فسقوط النظام السوري سيكون له آثار سلبية على النظام الإيراني. وببقاء النظام السوري سيتعزز محور طهران – دمشق – بغداد

– حزب الله وتكون بذلك تركيا في مواجهة قطب إقليمي يعزلها جغرافيا ويفقدها طموحاتها ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط.

مما يمكن استنتاجه في نهاية المطاف أن تركيا تحاول إرساء نظام إقليمي جديد في المنطقة العربية – الإسلامية يضمن الاستقرار السياسي ويكون لها فيه الدور الفعال. نفس الرغبة تراود الطرف الإيراني، إذ تولد هاتان المقاربتان اختلافات في وجهات النظر وتباين في المواقف غالبا ما ينتج عنها منطق التنافس بحسب الأهداف المسطرة من قبل كل طرف.

وأخيرا بالنظر إلى السياسة الخارجية لكل طرف نجدها تتسم بالنهج البراغماتي؛ بحيث أصبح كل طرف ينحو تجاه الطرف الآخر منحى الدفاع عن المصالح الاقتصادية والمصالح الإستراتيجية، على الرغم من أن كل طرف يرى في الطرف الآخر المنافس له في هذا الحيز الجغرافي المتمثل في: منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى؛ إلا أنهما لم ولن ينقطعا عن التقارب والتعاون في المجالات الاقتصادية. ومن هنا يمكن القول أن تعزيز المقاربة التركية القائمة على أساس

التعاطي الدبلوماسي، والتبادلات التجارية، والتعاون الاقتصادي مع إيران باعتبارها قوة إقليمية مؤثرة في العلاقات الدولية بدلا من التهديدات باعتماد الخيار العسكري الذي تقره الولايات المتحدة والذي لم يتمخض عنه أي نتائج منذ 2002. وتتمثل كذلك مصالح تركيا في استقرار المنطقة بما يفيد اقتصادياتها. فتركيا ستتأثر بوصفها القوة الصناعية والتجارية الصاعدة إذا ما زادت حدة التوتر في المنطقة؛ الأمر الذي سيزعزع أمن واستقرار المنطقة.

خاتمة:

ومما يمكن استنتاجه في نهاية المطاف أن تركيا تحاول إرساء نظام إقليمي جديد في المنطقة العربية – الإسلامية يضمن الاستقرار السياسي ويكون لها فيه الدور الفعال. نفس الرغبة تراود الطرف الإيراني، إذ تولد هاتان المقاربتان اختلافات في وجهات النظر وتباين في المواقف غالبا ما ينتج عنها منطق التنافس بحسب الأهداف المسطرة من قبل كل طرف لكن دون أن تصل بالعلاقات الثنائية إلى حد التصارع.

وبالنظر كذلك إلى السياسة الخارجية لكل طرف نجدها تتسم بالنهج البراغماتي؛ بحيث أصبح كل طرف ينحو تجاه الطرف الآخر منحى الدفاع عن المصالح الاقتصادية والمصالح الإستراتيجية، على الرغم من أن كل طرف يرى في الطرف الآخر المنافس له في هذا الحيز الجغرافي المتمثل في: منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى؛ إلا أنهما لم ولن ينقطعا عن التقارب والتعاون في المجالات الاقتصادية، والاستراتيجية. فالاحداث التي عرفتها المنطقة العربية جعلت من قيادة البلدين تسارع إلى حسم خياراتها لضمان أمنها من خلال توطيد علاقتها مع الطرف الآخر اقتصاديا وسياسيا. و على الرغم من أن العلاقة بينهما تتسم بحالة من التنافس إلا أن في تقاربهما مصلحة لحماية أمنهما نظرا للتنوعات الدينية والعرقية والتي للكثير منها نزعة انفصالية وطموحات قومية قد تؤدي لتغييرات سياسية وجغرافية في كل من إيران وتركيا ؛ لهذا الغرض عمل كل طرف على تذليل عقبات التنافر والتباعد وتعزيز عنصر الثقة؛ وإن كان عنصر الثقة قد عرف خلخلة على إثر الأزمة السورية.

ومن هنا يمكن القول أن تعزيز المقاربة التركية القائمة على أساس التعاطي الدبلوماسي أو اعتماد ما اصطلح عليه "بالدبلوماسية الناعمة"، والتبادلات التجارية، والتعاون الاقتصادي مع إيران باعتبارها قوة إقليمية مؤثرة في العلاقات الدولية بدلا من التهديدات باعتماد الخيار العسكري الذي

تنتهجه الولايات المتحدة إزاء الملف النووي الإيراني، والذي لم يتمخض عنه أي نتائج منذ 2002، قد تحقق الأهداف المنشودة.

وتتمثل كذلك مصالح تركيا في استقرار المنطقة بما يفيد اقتصادياتها. فتركيا ستتأثر بوصفها القوة الصناعية والتجارية الصاعدة إذا ما زادت حدة التوتر في المنطقة؛ الأمر الذي سيزعزع أمن واستقرار المنطقة ككل وهو الأمر يهدد مصالحها القومية. ولإيران كذلك نفس الطموحات وهي التقرب من تركيا لكسر العزلة والعقوبات المفروضة عليها منذ عقود من قبل الغرب.

وفي الأخير يمكن القول أن ماتمخض عن الأحداث العربية ابتداء من 2011 هو إعادة توزيع الأوراق في المنطقة العربية، والتي مست قوتين إقليميتين غير عربيتين وضغطت عليهما من أجل التموقع وفق هذه التغيرات وحسب مصالحهما القومية، بحيث اعتمد كل طرف نهجا براغماتيا في تعامله مع هذا الواقع. فتركيا ومنذ سنوات اعتمدت سياسة انفتاحية على هذه الدول بما فيها سوريا. لكن في ظل هذه التطورات أدركت تركيا محدودية وصعوبة دبلوماسية الجوار خصوصا مع سوريا. أما إيران فبسقوط النظام السوري ستخسر حليفا مفضلا، وبالإضافة إلى هذه الخسارة قد تشهد علاقتها مع أنقرة توترا- وإن كان غير مؤثرا على العلاقات الثنائية- للتباين في وجهات النظرإزاء القضية السورية و في كيفية التعامل معها.

ومن الملاحظ كذلك أنه إلى الوقت الراهن، فالعلاقات الاقتصادية الثنائية لا تزال قائمة على الرغم من بعض الاضطرابات في بعض القطاعات كقطاع النفط؛ وهذا ليس بسبب الأزمة السورية لكن يعود إلى رغبة أنقرة في تنويع مصادر تمويناتها بالاستدارة نحو شمال إفريقيا على الرغم من أن إيران هي الشريك التجاري الأول لتركيا. أما من الناحية السياسية؛ فلم يشهد البلدان تدهورا في العلاقات الثنائية. فإيران لن تقاطع تركيا نظرا للدعم التركي لإيران في قضية الملف النووي.

إذا ستبقى العلاقات الثنائية بين البلدين تصطبغ بالحالة التعاونية-التوافقية، وسيبقى كل طرف يحتفظ بأولوياته الإيديولوجية، والسياسية، والاقتصادية. فتركيا ستسعى للحفاظ على مكانتها الاقليمية وثقلها الاقتصادي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيرها الإيديولوجي والمتمثل في الدبلومسية الناعمة، ونموذجها الديموقراطي خاصة وأن طموحات تركيا ترتكز إلى وسائل سياسية واقتصادية بالإضافة إلى الدعم الأمريكي. أما إيران فهي تسعى كذلك للحفاظ على مكانتها الإقليمية، وعلى نظامها الثيوقراطي-الثوري، كما تحاول كذلك حماية مصالحها القومية؛ وذلك في إطار المفاهيم الإسلامية. وقد تتصادم مستقبلا مصالح الدولتين في منطقة الشرق الأوسط، وفي

منطقة القوقاز وآسيا الوسطى مثل ما يحصل حاليا في العراق وسوريا لكن سيحتفظ الطرفان بعلاقتهما التبادلية الثنائية.

الهوامش:

1- سردار بويراز، مقاربة العلاقات التركية- الإيرانية من منظار أوسع، في "شؤون الأوسط"،العدد 135، بيروت: لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية،، 2010، ص.59.

2- Les relations entre la Turquie et L'Iran : anciens rivaux ou meilleurs amis ? dans « réalité Europe » 09/07/2010.http://www. Réalité-eu.org.

3-Pierre Varie , Turquie – Iran : un rapprochement controversé, dans « courrier », 14/08/2008,www. Courrier international.com

4-Robert Olson, les relations de la Turquie avec la Syrie, Israël et la Russie (1991-2000), publié par centre Gloria, 2005,p.94.

5-M[ed] Reza Djalili, Thierry Kellner, l'Iran et La Turquie face au printemps arabe, Grip, Paris, 2012, p.53.

6-Michel Makensky, l'Iran et les grands acteurs régionaux et globaux, l'Harmattan, Paris, 2012, p.175.

7- Djalili, Kellner, OP.CIT.P.91.

8- تيري كوفيل: إيران الثورة الخفية، ترجمة خليل أحمد خليل، ط.1.دار الفرابي، بيروت: لبنان، 2008، ص.377.